قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن للمدة (1970- 2010)

أ.د.عبد الكريم عبد الله محمد* منتهى زهير محسن**

المستخلص

يحاول هذا البحث قياس العلاقة مابين النمو والبطالة في الاقتصاد العراقي باستخدام قانون اوكن. الدراسة تهدف إلى تقدير الناتج الكامن في الاقتصاد العراقي لمعرفة مدى الفجوة القائمة بين الناتج الحقيقي والناتج الكامن أي بمعنى معرفة الهدر الذي يحصل في الموارد الاقتصادية في العراق . وأن الفرضية العامة التي تتبناها هذه الدراسة تنص على أن معامل اوكن لا ينطبق على حالة الاقتصاد العراقي ويعكس في الوقت نفسه العلاقة الضعيفة مابين النمو والبطالة .أما أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة وهي تتمثل : بان العلاقة بين النمو والبطالة علاقة ضعيفة ولم تكن متزامنة وهي بذلك تعكس عدم انطباق قانون اوكن في العراق ذلك لأنة البطالة في الاقتصاد العراق هي ليست دورية وإنما بطالة هيكلية أو احتكاكية ،وتمارس قساوة سوق العمل دورا" أساسيا" في خلق فرص لعمل.

Abstruct :

This paper aims to measure the relationship between growth and unemployment in Iraq by using Okun's law. The paper also aims to estimate potential output in order to determine the gap between actual and potential output. The general hypothesis adopted in this paper stated that: the Okun's law does not valid in Iraq economy and reflects the jobless recovery the main finding of this research is that the nature of unemployment was not cyclical but structural and / or frictional one and the market rigidity plays an essential role in creating jobs.

مقدمة:

تعد البطالة اليوم من المشكلات التي تعاني منها معظم البلدان سواء كانت متقدمة أم نامية وان تفاوتت في حدتها. وباتت هذه المشكلة تقلق أصحاب القرار في تلك الدول، إما في العراق فأن الأمر مختلفاً عنه في كثير من الدول العربية خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات، إذ لم يكن العراق يعاني من بطالة واضحة بسبب البرامج التي تضمنتها الخطط التنموية الخمسية. فضلاً عن ذلك إن المؤسسة العسكرية أسهمت في تأجيل ألاف الشباب عن سوق العمل لسنوات قد تطول لأكثر من خمس سنوات. كما حدث إثناء الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لنحو ثمان سنوات ، مما أدى إلى تزايد الإنفاق الحكومي حيث لم يعد بالإمكان المحافظة على التوازن الاقتصادي لمدة طويلة وسرعان ما ظهرت الفجوة الكبيرة في القوى العاملة . الأمر الذي تطلب الاستعانة بعمالة عربية لسد النقص في القوى العاملة. إذ قدرت العمالة العربية الوافدة للعمل بالعراق لأكثر من ثلاثة ملايين عامل معظمهم من القوى العاملة المصرية. إلا إن الظروف التي مر بها العراق

---

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحثة .
مقبول للنشر بتأريخ 2012/12/25

والمعروفة بحرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي على العراق، قد أدت إلى اختلال كبير في سوق العمل. وبات الاقتصاد العراقي عاجزا عن استثمار العمالة الموظفة فيه فضلا عن ضعف قدرته في استيعاب العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل مما أدى إلى تفاقم مشكلة العاطلين عن العمل لتصبح اكبر مشكلة اجتماعية اقتصادية تواجه المجتمع العراقي في تاريخه الحديث ، لتصل نسبتها إلى معدلات مرتفعة بلغت في عام 2003 بنحو28.1% رغم تناقصها في السنوات اللاحقة . ونتيجة لما أدت إليه عملية احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وتدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي فقد توقف النشاط الاقتصادي في اغلب القطاعات الاقتصادية مما فأقم المشكلة وأصبح الجميع يتحدث عن خطورة البطالة في العراق وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية . وحاولت الدولة العمل على منح فرص عمل لآلاف الشباب للعمل في الأجهزة الأمنية التي شكلت بعد الاحتلال أملاً في امتصاص جزء من البطالة . إلا انه لما تزل معظم شرائح المجتمع تعاني من مشكلة البطالة.

هدف الدراسة :

تحاول هذه الدراسة قياس العلاقة مابين النمو والبطالة في الاقتصاد العراقي باستخدام قانون اوكن فضلا عن معرفة طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد العراق كاقتصاد نام ومدى قساوة سوق العمل فيه ولذلك فأن هذه الدراسة تهدف إلى تقدير الناتج الكامن في الاقتصاد العراقي لمعرفة مدى الفجوة القائمة بين الناتج الحقيقي والناتج الكامن أي بمعنى معرفة الهدر الذي يحصل في الموارد الاقتصادية في العراق

فرضية الدراسة :

أن الفرضية العامة التي تتبناها هذه الدراسة تنص على ان معامل اوكن في الاقتصاد العراقي كان ضعيفا ويفسر انتعاشا"قليلا"في تشغيل القوى العاملة. فضلا"عن الدراسة تحاول أن تتحقق من أن البطالة في العراق تسببها قساوة سوق العمل .

منهجية البحث:

وقد قسم هذا البحث إلى فقرتين:تناولت الفقرة الأولى الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة التي سادت الأدب الاقتصادي.أما الفقرة الثانية فقد سلطت الضوء على دراسة قانون اوكن في صيغتين. أولها: صيغة الفرق ، وصيغة الفجوة.

I: الإطار النظري (العلاقة بين النمو والبطالة) Theoretical Framework

هناك بعض الطروحات النظرية التي تؤكد على إن النمو والبطالة يسيران جنباً إلى جنب وفي مقابل ذلك هناك رأي يقول إن الإنتاجية المرتفعة قد تعنى عدد اقل من الوظائف. وفي النقاش العام، غالباً ما يكون هناك خلط (أو عدم تمييز) ما بين زيادة الإنتاج التي يكون سببها الاستغلال المرتفع للطاقة وتلك الزيادة التي تعود إلى نمو الأجل الطويل - إن إصلاحات سوق العمل التي تقلل من تكاليف الأجر تسبب زيادة الاستخدام ومن ثم نمو الإنتاج كما إن زيادة الإنتاج سيترتب عليها تباطؤ تلك الزيادة الناتجة عن تكديس خزين رأس المال، ذلك إن الاستثمار سيكون أكثر ربحية عندما يزداد عائد رأس المال. وهذا من شأنه إن يؤدي الى زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الطلب على العمل وتستمر هذه الحالة الى إن يعود عائد رأس المال إلى مستواه الأصلي. إن عملية التصحيح هذه تعني زيادة في الناتج لمرة واحدة لان العلاقة ما بين نمو الأجل الطويل والبطالة هي معقدة جداً ولم يتم بحثها كثيراً - وهناك مظاهر عديدة لهذه العلاقة.

- التغيرات الخارجية في معدل النمو يمكن إن يؤثر في البطالة.
- إن التغيرات الخارجية في نوع النمو يمكن إن يؤثر في البطالة.
- إن التغيرات في مؤسسات سوق العمل يمكن إن يؤثر في معدل النمو مباشرة عن طريق التغيرات في البطالة.
- إن التغيرات في مؤسسات سوق العمل يمكن إن تؤثر في كل من البطالة والنمو مباشرة، ولكن من خلال آليات مختلفة[1].

1-1:التغيرات الخارجية في معدل النمو

تشير الوقائع إلى أن الزيادة التدريجية في الإنتاجية قد تؤثر في خفض معدلات البطالة ، وإذا ما سادت هذه الحالة ، فان زيادة أو انخفاض معدلات البطالة ستستمر لمدة طويلة جداً ، وان الزيادة التدريجية قد نقلت كل من الطلب على العمل وجداول تحديد الأجور (أجور المحتجزة) Retain wage نحو الأعلى

1-Bean , The Interaction of Aggregate – Demand Policies and labour – market Reform , Swedish Economic Policy Review 5(1998) P116.

ومن ثم سيكون الأجر المحتجز قد ازداد بصورة متوازية مع زيادة الإنتاجية وان هذا الاختلاف في طبيعة النمو المتحقق وأثره في البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية غير فاعلة في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة نوعا ما ، ولعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة. فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن إن يحدث في اتجاهين ، احدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل والذي عادة لا يؤدي الى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلا وهذا ما يفسر بان نمو الإنتاجية يؤدي إلى نمو الأجر الحقيقي، ولكن سوف لن يكون هناك تأثير طويل الأجل على معدل البطالة. والاتجاه الأخر مرتبط بزيادة كمية عرض العمل أي خلق فرص عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النمو المتحقق هذه التناقضات في مجال تصور العلاقة بين النمو والبطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي سياسات تهدف إلى تخفيض معدل البطالة أم لتحفيز النمو؟ أو السؤال الأكثر صعوبة هو كيف يمكن أن تؤثر زيادة معدل النمو في المستقبل على البطالة؟ وهل أن هذا التأثير يعتمد على عملية النمو نفسها؟ ومن المعقول فان التأثير يعتمد على خاصية عملية النمو. أن احد الاحتمالات هو النظر إلى قرارات التعاقد مع العاملين باعتبارها قرارات استثمار، والتي تتحملها المنشاة باعتبارها تكاليف الإيجار عن طريق استبدالها بالعوائد المتوقعة في المستقبل. ونفترض أن نمو الإنتاجية قد حصل في وحدات الإنتاج القديمة والجديدة، فالنمو المرتفع سيجعل من استئجارات جديدة أكثر ربحية ، لان العوائد المتوقعة في المستقبل ستزداد نسبة إلى تكاليف التعاقد التي تدفعها اليوم[1]. فضلاً عن ذلك فان اثر الرسملة هذه **(Capitalisation effect)** الذي يشابه التناقص في سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة التشغيل. إن معدل النمو المرتفع يمكن إن يؤثر أيضا في التشغيل ايجابياً لان تحديد الأجور يتأثر، مع إن النمو المرتفع يعني أجور حقيقية مرتفعة في المستقبل وان هذا يرفع قيمة العمالة (التشغيل) نسبة إلى البطالة . لذلك فيمكن أن يقوم أرباب الإعمال من جعل الأجور التي يحددونها معتدلة لتقليل مخاطر تسريح العاملين[2]. ومع ذلك ، فقد تكون هناك تأثيرات معاكسة مع زيادة الإنتاجية وقد تكون هذه الزيادة مترافقة مع ما يسمى الهدم - البناء **(Creative destruction)** ويتم هذا من خلال الآلية التي تحصل هي: أن مستوى الأجر الإجمالي عبر الاقتصاد يزداد عندما يتم إدخال رؤوس الأموال أكثر كفاءة من رأس المال الموجود، وان رؤوس أموال القديمة تصبح عندئذ غير مربحة ويتم استبعادها من الإنتاج. وان النمو المرتفع يعني إنتاجية اكبر من الفرق بين غلتين وبالتالي فان كل غلة تصبح غلة عفا عنها الزمن بصورة أسرع. لذلك سيكون هناك هدم لمزيد من الإعمال بمعنى إن هناك تدفق اكبر إلى البطالة من وحدات الإنتاج التي تم إلغاءها. وفي ضوء ذلك نستنتج بان هناك أثرين اثر مباشر واثر غير مباشر على رفع معدلات النمو يتم الأثر المباشر من خلال وحدات الإنتاج التي أصبحت (سكراب) قديمة وهذا يقود إلى رفع البطالة . أما الأثر غير المباشر يتم عن طريق تقليل وقت التشغيل لكل وحدة رأس المال ، كما أن عائد الاستثمار والتعاقدات الجديدة هي الأخرى تم تقليلها وبالتالي فان هناك خلق فرص عمل اقل مما يزيد من البطالة لان التدفق إلى مجالات التشغيل ينخفض[3].

1-2: التغيرات الخارجية في نوع نمو الإنتاجية

تقوم الإنتاجية على علاقة بين الناتج وعوامل الإنتاج وتحصل الإنتاجية عندما تؤدي إلى زيادة الناتج المقترن تسبب اقل من عوامل الإنتاج، ويمكن أن يعزى ارتفاع الإنتاجية على عوامل متنوعة منها مثلا تجهيزات رأس المال الجديد أو أحداث تغيرات تنظيمية أو تعلم مهارات جديدة في العمل أو خارجه وتتأثر الإنتاجية بعوامل على مستوى الفرد مثل الصحة والتعليم والتدريب والمهارات الأساسية والخبرة وعوامل على مستوى المنشأة مثل الإدارة والاستثمار في المصانع والتجهيزات والسلامة والصحة المهنيتين ، وعوامل على المستوى الوطني مثل سياسات الاقتصاد الكلي والمنافسة الوطنية واستراتيجيات النمو الاقتصادي وسياسات الحفاظ على بيئة إعمال مستدامة والاستثمار العام في البيئة الأساسية والتعليم ، كما وان أول مصدر نمو الإنتاجية هو التغير التكنولوجي الذي يعتمد بدوره على الابتكار الذي يتأثر هو الأخر

1- Pissardes, c. Equilibrium unemployment theory (Basil Blackwell ,oxford och cabridge, MA) (1990).

2 - Moene,k-o and M .Wallerstein, the process of creative Destruction and The Scope of Cllective Bargaining, Mimeo, Department of Economics, oslo(1992).

3-Aghion, P-and .P. Howitt, Growth and unemployment, Review of Economic studies 61, (1994).

* لاحظ إننا نناقش التغيرات المتوقعة في معدل النمو فإذا كان هناك ارتفاع غير متوقع في نمو إنتاجية ، فانه قد يستغرق وقتا قبل أن يكون هناك تعديل لنمو الأجر الحقيقي. والنتيجة قد تكون صدمة عماله ايجابية، فقط عندما يتم تقليل نمو الإنتاجية من منتصف السبعينيات قد تكون سبب صدمة العمالة السلبية.

بمجموعة من المؤسسات ونوعية عرض لرأسمال البشري وديناميات السوق التنافسية والإنفاق على البحث والتطوير والاستثمار بصفة عامة وتتوقف هذه العناصر بدورها على قوة إجمالي الطلب واستقراره ومن ثم إطار الاقتصاد الكلي[1]. وهناك اعتقاد عام بان التغير التكنولوجي بسبب تحول نسبي للطلب على العمل من العمل ذات المهارة المنخفضة إلى العمل ذات المهارة العالية .(المهارة المستندة على التغير التكنولوجي (Skill based technological change) فإذا كانت الأجور التفاضلية (فروقات الأجور) عزز دوافع (حوافز) للتعليم العالي ويسبب بصورة تدريجية إلى زيادة عرض العمل ذات المهارة العالية، مع التأكيد على ان الأجور التفاضلية ستنخفض مرة أخرى . ويمكن النظر إلى الأجور التفاضلية بين العمال ذات المهارة العالية - والمهارة المتدنية بأنها نتيجة للسياق بين التغير التكنولوجي (الذي يرفع الطلب على العمل ذات المهارة - العالية) والزيادة في عرض العمل ذات المهارة العالية من نظام التعليم. وفي السنوات القليلة الماضية ، فقد تركز الكثير من البحث على تأثيرات التغير التكنولوجي في هيكل الأجور والبطالة[2]. فالطلب المرتفع نسبياً على العمل. ذات المهارة - ان التغير التكنولوجي قد يؤدي إلى بطالة مرتفعة في الأعمال ذات المهارة المنخفضة وبالتالي بطالة كلية مرتفعة أيضا. ومهما يكن ، فانه لا يوجد دعم تطبيقي قوي لوجهة النظر القائلة بان التغيرات في الطلب النسبي هو العامل المهم الذي يكمن وراء البطالة العالية في اغلب البلدان الأوربية. وفي السويد، كما هو الحال في اغلب الدول الأوربية، تزداد البطالة حتى بالنسبة للعمال ذوي المهارات العالية نسبياً وان هذا يشير إلى إن العوامل الأخرى على الأرجح قد تكون أكثر أهمية ،ولكن توجد مخاطرة محتملة من إن انتقالات الطلب النسبي يمكن إن تصبح أكثر أهمية في المستقبل إذا ما كان ناتج النظام التعليمي لا يتماشى مع التغير التكنولوجي[3]. ومن خلال ذلك يتعين على سياسات تطوير مهارات ملائمة[*] وتشجيع التعلم المتواصل ، وتوفير مستويات عالية من الكفاءات ونسبة كافية من العمال الماهرين لتحقيق التكافؤ بين عرض المهارات والطلب عليها. فضلاً عن ذلك، لابد من تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم والعمل تلبية لطلبات جميع شرائح المجتمع على التدريب . ولا ريب فان السياسات الرامية إلى تلبية الطلب على المهارات تسهم في الإنتاجية القابلية للاستخدام والعمل اللائق[4].

1-3: أثر البطالة في النمو

هناك نظرية أخرى تقول إن البطالة بنفسها قد تقلل نمو الأجل الطويل كما أن إصلاح سوق العمل الذي يهدف إلى تقليل البطالة قد يؤدي أيضا إلى نمو أعلى . وقد ساد هذا الطرح في أنموذج نظرية النمو الداخلي (endogenous growth)يمكن بيانها على نحو الآتي :

إن العمالة المرتفعة تعني زيادة في الدخل الإجمالي في الاقتصاد ، وهي تعني في الوقت نفسه معدل إدخارات مرتفعة ، وان العمالة المرتفعة تعني أيضا خزين رأس المال محدد يتم توليفه مع المزيد من العمل . وان هذا من شأنه أن يرفع عائد رأس المال وبالتالي يرفع معدل الادخارات أيضا، فالدخل الإجمالي المرتفع مع معدل إدخارات مرتفعة يعني المزيد من تراكم رأس المال ومن ثم ارتفاع معدل النمو[5].

وبالتالي فان تراكم في رأس المال العيني لا يقل أهمية عن التراكم في رأس المال البشري والذي يتم من خلال عملية التعليم بالممارسة Learning by doingفي العمل.ولكن هناك تأثير يعمل باتجاه معاكس - وهو إن العمالة الزائدة من المحتمل إن تقلل من معدل الزمن المنفق في نظام التعليم قبل إن يدخل الأفراد(الطلب) في قوة العمل[6]. ونحن ننظر إلى هذه المناقشات باعتبارها فرضيات مهمة إلا إن الاعتراض الممكن

---

[1]-مكتب العمل الدولي، مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية ، الطبعة الأولى ، (طبع في سويسرا،2008) ،ص13.

2- Freeman, R. and L. katz (eds), Differences and changes in wage structures (university of Chicago Press, Chicago) (1995).

3 - Lars Calmfors and Bertil Holm Lund, unemployment and Economic growth , And Economic growth, Swedish Economic policy review (2000) , p112.

*إن تطوير المهارات بالمعنى الواسع فهي ضمان التطور الكامل لشخصية كل إنسان ولمواطنته ، ووضع الأساس لقابلية الفرد للاستخدام والتدريب الأولى يعزز من قابلية استخدام الرجل والمرأة إذ يوفر المهارات العامة الأساسية للعمل ، والمعارف الأساسية والكفاءات الصناعية والمهنية القابلة للنقل ويسهل الانتقال إلى عالم العمل ويكفل التعلم المتواصل للحفاظ على مهارات الفرد وتخصصاته وتحسينها مع تغير متطلبات العمل والتكنولوجيا والمهارات ، كما ويكفل تنمية شخصية العمال وتطورهم الوظيفي ، ويؤدي إلى زيادات في الإنتاجية والدخل الإجماليين ،ويحسن من العدالة الاجتماعية ،وفي كل البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

4- المصدر نفسه،ص19.

5- Daveri,F. and G. Tabevini,unemployment, Growth and Taxation in industrial Countries, Economic Policy 15(2000).

2- Kjetil Storesletten and Fabrizio Zilibotti ,Education, educational policy and growth, Swedish Economic Policy Review Swedish Company 7p15, (2000)

عليها ضد الطرح الذي يؤكد بان العمالة المرتفعة في الاقتصاد تسبب نموا" مرتفعا" عن طريق الادخارات المحلية فقط ، هو طرح تتجاهل مظاهر الاقتصاد المفتوح : فمع حرية حركة رأس المال، فان تراكم رأس المال لا يعتمد على الادخارات المحلية. وفي هذا المجال فان الدراسات التطبيقية تكاد تكون قليلة كما وهناك دعم تجريبي للفرضية القائلة بان البطالة تؤثر في النمو بصورة سلبية ولكن لم يمكن باستطاعة من إيجاد مؤسسات سوق عمل تزيد من البطالة وتقلل من النمو في وقت واحد[1].

4-1: مؤسسات سوق العمل والنمو.

أن المؤسسات التي تؤثر في البطالة ، من المحتمل أن يكون لها تأثيراً مباشراً في النمو، ويرى بعض الباحثين إن المجتمعات الديمقراطية تتجه نحو تنظيم مجموعات الضغط القوية التي لها مصلحة في إيقاف التغيرات الضرورية للنمو المرتفع ، ولتجنب ذلك ، فان الأخير يتطلب إما تحولات جذرية بتحطيم الهيكل التنظيمي (كما حصل في اليابان وألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، أو في بريطانيا تحت حكم ماري كريت تاتشر) أو أن تكوين منظمات شاملة لاستيعاب الآثار الاجتماعية المترتبة على الهيكل التنظيمي كما هو في السويد خلال الخمسينات والستينات في القرن الماضي[2]. وثمة استنتاج ممكن هو أن درجة المركزية لمنظمات سوق العمل يمكن أن يؤثر في النمو بالطريقة نفسها كما هي تؤثر في العمالة يعني تكون العلاقة ذات شكلU. وهناك أيضا استدلال أخر هو إن ميل المنشات، إلى الاستثمار قد يكون صغيراً إذا ما كانت أو حصلت مفاوضات الأجور عند مستوى المنشأة، لان تكاليف رأس المال المرتفعة ستضعف من موقعها في المساومة إمام أرباب العمل وذلك عن طريق زيادة التكاليف التي تتكبدها المنشأة في صراعات سوق العمل[3]. وإذا كان تحديد الأجور مركزيا فان ذلك يترتب علية مساواة الأجر المنخفض بين رؤوس الأموال (الغلات) القديمة والجديدة .كما أن تحديد الأجور لامركزياً يمكن أن يؤثر في جهود العمل ايجابياً ، لان الإنتاجية المرتفعة في المنشأة تستأثر بالنسبة الأكبر في الأجور المنخفضة فيها . إن عدم مركزية الأجور من المحتمل أيضا أن تعطي المنشآت الفردية إمكانات اكبر في تحديد أجور الكفاءة المثالية[4]. أن النظرية لا تعطي أية توقعات واضحة فيما يتعلق بالعلاقة بين مركزية مساومة الأجر وقوة النقابة ، من الناحية ، والإنتاج والنمو، من ناحية أخرى . ولا حتى نتائج البحوث التطبيقية واضحة في هذا الصدد ، وهناك بعض الدعم للعلاقة ذات الشكل (U)إلى ما بين درجة مركزية المنظمات في سوق العمل والنمو ، ولكن هناك بعض الدراسات أيضا تؤكد على عدم وجود مثل تلك العلاقة. كما إن هناك بعض الدعم للفرضية التي تقول بان مستوى الإنتاجية او معدل نمو الإنتاجية، والإنفاق على البحث والتطوير، والاستثمار ترتبط عكسياً مع زيادة قوة النقابة، غير إن النتائج ليست واضحة في هذا المجال [5].أن تشريعات حماية العمالة قد تؤثر أيضا في الإنتاجية فقد تكون تأثيرات سلبية إلى حد أن سرعة التغير الهيكلي تتباطأ وان تكاليف المشروع المرتفعة تؤدي إلى أوقات تشغيل طويلة لكل غلة من رأس المال، لأنها تعنى أن هذه التكاليف لا تدفع من اجل الحصول على تكاليف لإيقاف النشاط إلى أن تتجاوز تكاليف التشغيل العوائد وبهامش كبير جدا"ومع ذك،فان حماية العمالة قد يكون لها أيضا تأثيرات ايجابية على الإنتاجية إلى حد تقليل تحويل العمل ولكن البحوث التطبيقية في هذا الصدد قليل جدا"[6].

---

[1]- Nickell , S. and R . Lagard (1999) , Labor Market Institutions and Economic Performance, in : O. Ashenfelter and D. Card (eds), Hand books of Labor Economics, vol3 (North Holl and , Amesterdam).

[2]- Olson,m. ,Agne Gustafsson, University of Lund,Scandinavian Political Studies, Bind 9 (New Series) 1,Rise and Decline of Nations: Sweden (1986).

[3]- Moene, K- o., M. Wallerstein and M. Hoel (1993) , Bargaining structure and Economic Performance , in: R. Flanagan , k –o. Moene and M . Wallerstein (eds) Trade Union Behaviour, Pay Bargaining Performance, FIEF Studies in Labour Markets and Economic Policy (Clarendon Press, Oxford)

[4]- Ramaswamy, R. and R Rowthorn (1992), Centralised Bargaining , Efficiency wages and Flexibility , IMF Working PaPer wp/93/25 March.

[5]- Nickell, S. and R. Lagard (1999), opcit ,P 137.

[6] Saint – Pani G.(1999), the Political Economy of Employment Protection, University Pompous fabra.

II: الجانب التطبيقي وتحليل النتائج .

2-1 :نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة :

يُعد الناتج المحلي الإجمالي احد العوامل الأساسية في تقدير الطلب على القوى العاملة حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في النشاط الاقتصادي وبالتالي التوسع في المشاريع التنموية في البلد ومن ثم زيادة الطلب على أعداد جديدة من القوى العاملة بمختلف مستوياتها الاختصاصية والمهنية والتعليمية في ظل العوامل الأخرى المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الثابتة مثل الموارد الطبيعية ،تراكم راس المال ...الخ ، والعكس يحدث عندما ينخفض الناتج فأن ذلك يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي وتقليص المشاريع وتوقف العديد من الصناعات والمشاريع مما يؤدي إلى الاستغناء عن أعداد كبيره من القوى العاملة[1] . كما يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع القيم من السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال سنة معينة ويمثل التطور الكمي للناتج المحلي مقياسا للنمو الاقتصادي في البلاد.

ويتضح من مسار تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد العراقي ،لابد من العودة إلى الإحصائيات إذ تشير الإحصاءات إلى أن GDP بلغ (6061.9) مليون دينار عام 1970 وارتفع إلى (19046.9) مليون دينارعام1980بالاسعار الثابتة لعام 1988. أي أن GDPقد نمى أثناء هذه المدة (1970-1980)بمعدل نمو سنوي مركب قدره (11.2%) ويعزى سبب هذا الارتفاع في معدل النمو إلى الفورة النفطية التي حصلت في منتصف السبعينات نتيجة لتصحيح أسعار النفط وما تحقق من نمو سريع وكبير في عائدات الصادرات النفطية التي كانت المحرك الأساس للنمو أثناء تلك السنوات ،أما أثناء المدة (1981 -1990) فقد كان GDP(19046.9) مليون دينار عام 1981ارتفع إلى (29711.1) مليون دينار عام 1990بالاسعار الثابتة لعام 1988،أي أن معدل النمو السنوي المركب لـGDPأثناء هذه المدة بلغ (3%) ويعود السبب الأساس في ذلك الانخفاض إلى عسكرة الاقتصاد العراقي حيث اندلعت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 مما أدى إلى انخفاض واردات النفط وتدهور أسعار النفط وتوقف صادرات العراق النفطية والسلعية .أما خلال المدة (1991-2002)فقد ارتفع GDP من(1068.0) مليون دينار إلى (40344.9)وبهذا ارتفع معدل نمو GDP خلال المدة بمقدار (12.7%) إلا أن هذه المدة شهدت تغيرات جوهريه في بنية الاقتصاد العراقي ، فقد فرض الحصار الاقتصادي عام 1991،فضلا" عن أن الدولة قد لجأت إلى ما يسمى بالاقتصاد الخفي إذ تقوم بتصدير النفط الخام عبر وسائل لا تخضع لسيطرة الأمم المتحدة .أما (2003-2010) فقد بلغ GDP (26990.9) مليون دينار ووصل إلى (57925.9) مليون دينار بالأسعار الثابتة لعام 1988 مسجلا"معدل نمو قدرة (11.4%) وهو معدل نمو مرتفع بالمقاييس الاقتصادية[2] .

أما معدلات البطالة التي سادت في الاقتصاد العراقي وحسب المدد الثانوية للدراسة لم تكن عالية أثناء عقدي السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات ويعود السبب في ذلك إلى التعبئة العسكرية للحرب التي شملت اغلب من هم في سن العمل والسكان النشيطون اقتصاديا ولم تتجاوز معدلات البطالة آنذاك (5%)غير أن واقع الحال قد تغير فقد بلغ معدل البطالة بين السكان بعمر (15) سنة فأكثر عدا (منطقة كردستان) لكلا الجنسين (28.1%) عام 2003، انخفضت إلى (26.8%) سنة 2004، ثم انخفض لتصل إلى (18%) لسنة 2005، فيما بلغ (17.5) 2006، وانخفض إلى (15.34%) سنة 2008، علما بأن معدل البطالة في المناطق الحضرية هو أعلى من معدلاتها في المناطق الريفية كما هو مبين في الجداول (1) حسب الإحصائيات المسح البطالة والتشغيل للسنوات(2003- 2004 - 2005- 2008،2006) .

---

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، القوى العاملة في العراق الواقع والأفاق المستقبلية ،دراسة رقم (1040)، 1993، ص10.

2. خميس الفهداوي ،مازن عيسى الشيخ راضي ، التنمية الاقتصادية ،(النجف ،جامعة الكوفة ،2000)،ص258.

جدول (1)
معدل البطالة بين السكان من عمر (15) سنة فأكثر بحسب البيئة والجنس للمدة (2003- 2008) في العراق (%)

البيئة / السنة	الحضر			ريف			المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2003	31	22.3	30	28.9	6.7	25.7	30.2	16	28.1
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15	26.8
2005	18.6	22.7	19.3	20.2	2.6	16.1.	19.2	14.2	18.0
2006	19.7	37.4	22.9	15.0	8.0	13.2	16.16	22.65	17.50
2008	13.7	25.0	15.2	15.2	8.4	13.4	14.33	19.64	15.34

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنوات 2003-2008، ،صفحات متفرقة .

2-2: تطبيق قانون اوكن Okun's Law في العراق

نمى الناتج المحلي الإجمالي في العراق ،منذ بداية عام 1970 وحتى نهاية عام 2010 بمعدل نمو سنوي قدره (9.575 %) ، ومن المتوقع أن تنخفض البطالة غيران واقع الحال يشير إلى أن البطالة لما تزل مرتفعة ،وهذه الحالة قد حيرت الاقتصاديين وصناع السياسة.
ويعبر قانون اوكن عن العلاقة السلبية مابين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة،ويتميز هذا القانون ببساطته لأنه يتضمن متغيرين اقتصاديين مهمين في أطار الاقتصاد الكلي ،فضلا"عن ذلك أن هذا القانون يتمتع بالدعم التطبيقي له.وفي الواقع،فان هذا القانون يعبر عن علاقة إحصائية أكثر مما يعبر عن خاصية بنيوية في الاقتصاد . لذلك فان هذه العلاقة الإحصائية قد تخضع إلى التنقيحات في اقتصاد يخضع للتغير المستمر. يحاول هذا البحث أن يبين فائدة هذا القانون ومدى الاعتماد علية ،إذا ما تميزت تلك العلاقة التي تربط بين متغيراته بالاستقرارية. فانه يمكن استخدامه كأداة تنبؤية ويحاول هذا البحث أن يلقي الضوء على صيغيتين هما:صيغة الفرق difference version وصيغة الفجوة Gap Version .

قانون اوكن Okun's Law

قدم اوكن في بحثه عام 1962 علاقتين تطبيقين تربطان بين معدل البطالة والناتج الحقيقي، وقد كانت كلا العلاقتين معادلتين بسيطتين استخدمتا كقوانين دلالة.وقد تم توسيع هاتين العلاقتين من قبل اقتصاديين لتشمل متغيرات أخرى تجاهلها اوكن في تحليله ويقرر Okun's Law أن معدل البطالة يرتفع بنحو نقطة مئوية عند كل هبوط لمستوى الـ GDP بمقدار (2%) مقارنة (بمستوى الناتج المحلي الكامن في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة) Potential GDP[1] ومعنى ذلك أنه إذا هبط مستوى الإنتاج – في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة – إلى مقدار 98%، فإن معدل البطالة سيرتفع بمقدار نقطة مئوية. ويوضح الشكل (1) كيف يتحرك كل من البطالة والإنتاج معا"على مدار الزمن .

[1] - ساموبلسون ، نوردهاوس ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، دار النشر بيروت، 2006، ص690.

الشكل (1) قانون اوكن

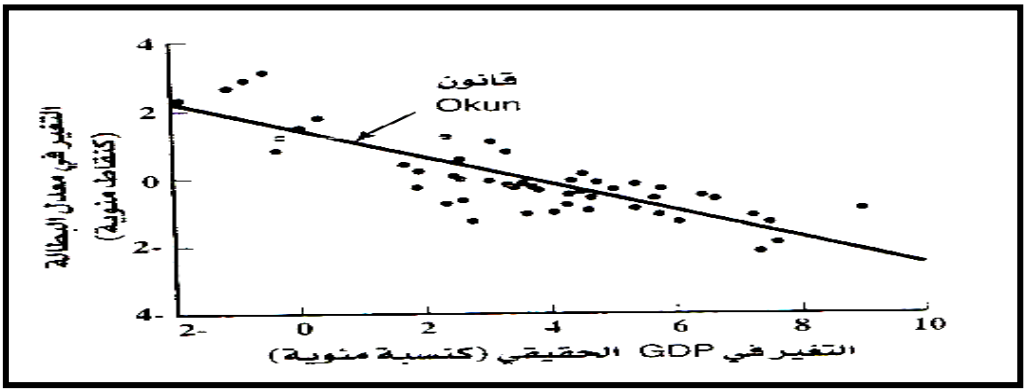

المصدر: ساموبلسون ، نوردهاوس ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان،دار النشر بيروت، 2006، ص690.

ويوضح هذا الرسم البياني أن التغيرات في معدلات البطالة يتم التنبؤ بها بصورة جيدة من خلال معدل نمو الـ GDP . وتؤكد العلاقتان اللتان أشار إليها Okun بان زيادة العمل من الناحية النظرية تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد .وانه زيادة العمل يمكن أن تتأتى من زيادة ساعات عمل العمال أو توظيف المزيد من العاملين .ومن اجل تبسيط التحليل فقد افترض اوكن بان معدل البطالة يمكن انه يكون أداة مفيدة في هذا المجال لان معدل البطالة يعد خلاصة لمقدار العمل الذي يجب أن يكون مستخدما" في الاقتصاد.وسنطرح في هذه النقطة الصيغ الدالية المستخدمة في هذا المجال[1].

2-2.1: صيغة الفرق The difference version

وهذه هي الصيغة الدالية التي طرحها اوكن والتي تؤكد على أن التغيرات في معدل البطالة من فصل إلى أخر تتحرك متزامنة مع النمو الفصلي في الناتج الحقيقي وتتخذ صيغة الفرق الشكل الآتي :

$$\Delta u = a + b^{*} Yg \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:
ΔU=التغير في معدل البطالة
Y_g =نمو الناتج الحقيقي
***b= معلمة اوكن ويتوقع إن تكون سالبة والتي تعني أن نمو الناتج يترافق مع انخفاض في معدل البطالة كما أن انخفاض نمو الناتج يترافق مع بطالة مرتفع .**
(-a/b)= معدل نمو الناتج الذي يترافق مع معدل بطالة مستقر ،أو مقدار السرعة التي يجب أن ينمو بها الاقتصاد من الناحية المثالية من اجل المحافظة على مستوى محدد (من البطالة) .

وعند تطبيق الصيغة اعلاة عن بيانات الاقتصاد العراقي جاءت بالنتائج الآتية:

U_t= 0.24813+ 0.002895 Yg Δ
Std Error (0.353884) (0.01677)
t-Statistic 0.700833 o.172590
R^2 =0.08% :F=0.030 :D.W=1.61

واستنادا" إلى التقدير أعلاه ،فان نمو الناتج الحقيقي بمقدار صفر في سنة معينة يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بمقدار (0.25) نقطة مئوية من سنة لأخرى كما تشير نتائج التقدير إلى أن معدل نمو الناتج كان يتطلب أن يترافق مع معدل بطالة مستقر قدره (0.857%) ومن ثم فان نمو الناتج يجب أن يكون أسرع

[1]-Knotek. Edward S, "How Useful Is Okun's Law" , Economic Review , Fedral Reserve Bano09k of Kansas City, Fourth Quarter, 2007.

من هذا المعدل.إن قيمة معامل اوكن يتضمن أن تكون كل نقطة مئوية في نمو الناتج الحقيقي أكبر من (0.857%) لتترافق أو تتماشى مع زيادة في معدل بطالة قدره (0.002895) نقطه مئوية.أن الملاحظ على صيغة الفرق هي انها لم تكن معنوية من الناحية الإحصائية وان العلاقة مابين المتغيرين كانت ضعيفة جدا" أنها جاءت بإشارة موجبه لمعامل اوكن وهو ما يخالف طرح اوكن في هذا المجال حيث كانت الإشارة سالبة لتعكس العلاقة السلبية مابين المتغيرين . والاستنتاج الأساس من ذلك هوان طبيعة البطالة في الاقتصاد العراقي لا علاقة لها بنمو الناتج المحلي الإجمالي .وزد على ذلك إن التشغيل يخضع لقيود (الحكومة)،لان الحكومة هي المتحكم الرئيس في الطلب على العمالة،ويوضح الشكل (2) طبيعة معدلات التغير في البطالة تكاد تكون مستقرة خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات وشهدت تذبذبا" ما بعد عام 2003 في حين كان نمو الناتج المحلي الإجمالي نموا" يوصف بأنة افعوانيا".

الشكل (2)

العلاقة بين معدل البطالة وفجوة الناتج باستخدام صيغة الفرق للمدة (1970-2010)

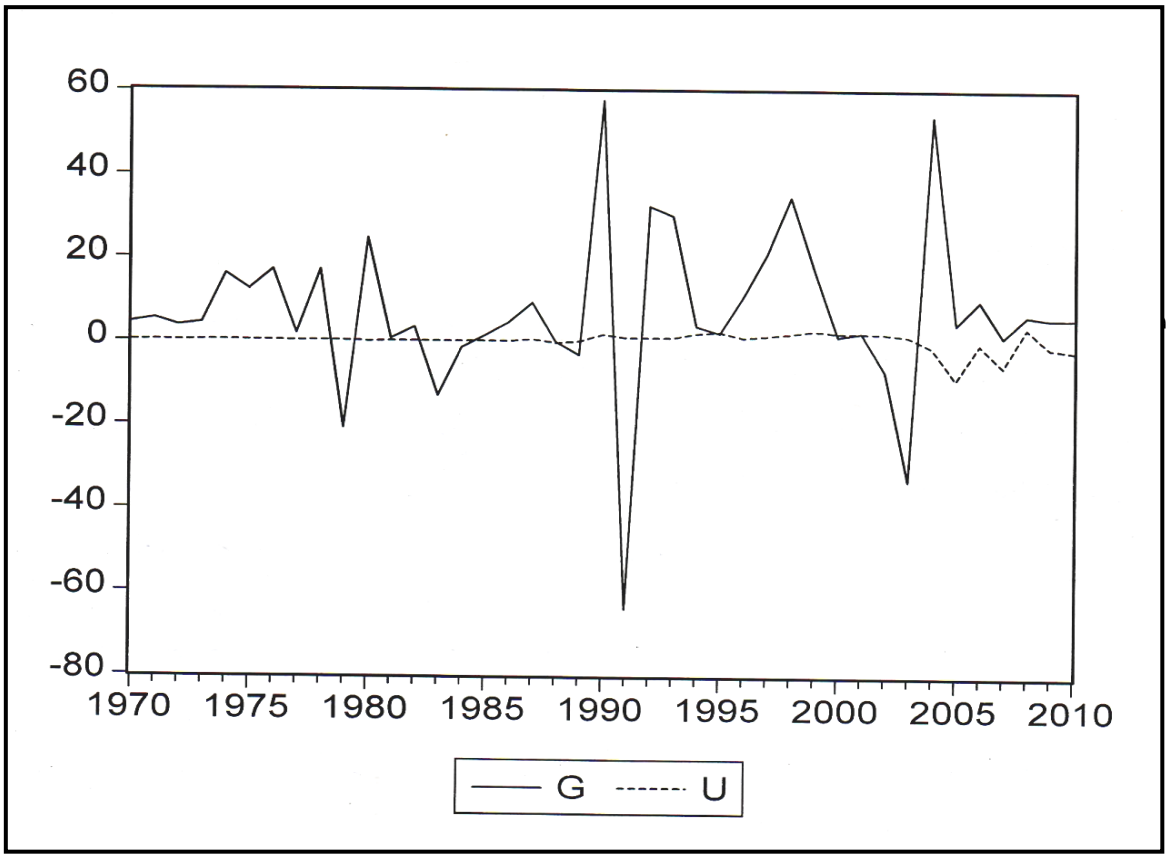

2-2.2:صيغه الفجوة The Gap Version

أن هذه الصيغة تربط بين مستوى البطالة وفجوة الناتج output gap (الفرق مابين الناتج الحقيقي والناتج الكامن) .والناتج الكامن هو مقدار ما ينتجه الاقتصاد في ظل الاستخدام الكامل التي يكون فيها مستوى البطالة منخفض جدا"في حدود ما أمكن أنتاجه دون توليد أو خلق ضغوط تضخمية.وقد فسر Okun ،ترافق معدل البطالة المرتفع مع وجود موارد عاطلة وفي ظل وضع كهذا ، فأننا يمكن أن نتوقع بان معدل الناتج الحقيقي سيكون أدنى من الناتج الكامن وان المعدل المنخفض جدا"من البطالة يجب أن يترافق مع حالات معاكسة.

وتتخذ صيغه الفجوة لقانون اوكن الشكل الآتي[1]:

$$U = c + d\ (Y^* - Y) \text{--------(2)}$$

حيث: U= معدل البطالة

[1] - Arthur.M Okun, Potential GNP: Its Measurement and Significance, American Statistical Association, Preceding of the Business and Economics Section, 1962, pp-98-104.

Y*=الناتج الكامن
Y = الناتج الحقيقي
C =معدل البطالة المترافق مع حاله الاستخدام الكامل
d= معامل تكون قيمته موجبه

وثمة مشكلات تظهر فيما يتعلق بالناتج الكامن والاستخدام الكامل وهي متغيرات لا يمكن مشاهدتها في إحصائيات الاقتصاد الكلي.وهي تفسح المجال لإعطاء تفسيرات متباينة عند الباحثين . فمثلا" افترض Okun أن الاستخدام الكامل يحصل عندما يكون معدل البطالة (4)بالمائة.ونحن في صدد بحثنا هذا تمكنا من بناء سلسله زمنية للناتج الكامن(*).غير إن تغير فرض مستوى البطالة الذي يتكون عنده مستوى الاستخدام الكامل سينتج عنه مقياس مختلف للناتج الكامن. وقد جاءت نتائج التقدير بالاتي:

$$U=9.327 +0.110(Y^*-Y)$$
$$Se=(1.288) \quad (0.080)$$
$$t =7.2414 \quad 1.385$$
$$R^2 =4.7\% \quad ; \quad F=1.919 \; ; \; DW=0.116$$

تشير الصيغة المقدرة إلى أن زيادة البطالة بمقدار(1%) سيترافق مع خسارة في الناتج تقدر بـ (11%)من الناتج الكامن – أي نسبة مئوية اكبر من الناتج الحقيقي عندما يكون الناتج الحقيقي دون الناتج الكامن ويشير الأنموذج أيضا"إلى انه معدل البطالة المقدر والذي يترافق مع فجوة ناتج قدرها صفرا" يساوي (9.327%)، وهي قيمة اكبر من تلك التي قدرها اوكن عام 1962او التي بلغت (3.72) حيث تقترب من معدل البطالة الطبيعي البالغ (4%)،والشكلين البيانيين (3،4) يوضحان ذلك .

وتشير نتائج التقدير إلى انه فجوة الناتج(**) لا تفسر سوى (4.7%) من التباين الكلي في معدل البطالة السائد في العراق ، وهو ما يعني أن هناك متغيرات أخرى تتحكم في معدل البطالة والتي يمكن إرجاعها إلى الإجراءات الحكومية في الحد من البطالة (وهو ما يعني قساوة أو صرامة سوق العمل في العراق (Rigidity of market labor)[1].فضلا"عن عدم معنوية معلمة فجوة الناتج من الناحية الإحصائية .كما يشير اختبار (t) إلى ذلك من طرفين إذ بلغت t الجدولية (2.021) بدرجة حرية (39) وبمستوى معنوية (5%).

فضلا"عن ذلك أن الأنموذج غير معنوي من الناحية الإحصائية وهو يشير إلى انخفاض معامل التحديد (R^2).كما أن الأنموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي مابين المتبقيات العشوائية كما يعبر عن ذلك اختبار D.W.حيث بلغت قيمته D.W المحتسبة (0.116) وهي اقل من قيمته d_L= 1.44 ولمتغير مستقل واحد و(41) درجة حرية.

لو افترضنا بان سوق العمل الصارمة في الاقتصاد العراقي،لم تكن صارمة بدرجة كبيرة أثناء مدة التشغيل الكامل (العمالة الكاملة) أي أثناء المدة التي سبقت عام 1991(مدة فرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل الأمم المتحدة).حيث كان معدل البطالة الكلية حوالي (2.2%) بالمعدل من قوة العمل فعندما ينخفض الناتج الحقيقي عن الناتج الكامن في أطار المدة المبحوثة بمقدار(4) بالمائة.فان البطالة الكلية ستزداد بحوالي (8) بالمائة فوق المعدل الطبيعي في الأجل الطويل.

ومن خلال ما يعكسه الجانب التطبيقي في تقدير معامل اوكن يتبين بأنه العلاقة مابين معدل نمو الناتج والبطالة تكاد تكون معدومة في العراق وهذا يتناقض تماما مع ما هو سائد في البلدان المتقدمة ، ويمكن تعليل ذلك بالقول بان البنية الاقتصادية في العراق تختلف بدرجة كبيرة عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة لذلك فان هذا القانون يعمل بشكل أدق في تلك البلدان من الناحية التطبيقية مقارنة بالعراق .عما تقدم فان الأسباب التي تكمن وراء انطباق هذا القانون في العراق تتمثل بثلاثة أسباب يمكن بيانها على نحو الآتي:

أولا": أن البطالة في العراق ليست بطالة دورية – كما في البلدان المتقدمة – بل هي بطالة هيكلية أو احتكاكية فهذه البطالة ناتجة عن تغيرات في بنية الاقتصاد العراقي وهي لا تنسجم مع معطيات التعليم

---

* **انظر جدول (1) في الملحق عن احتساب الناتج الكامن في العراق للمدة (1970-2010)، وفق طريقة H-P. Filter**

** **جدول (2) في الملحق الحقيقي والناتج الكامن وفجوة الناتج .**

[1]- **Gy Ifason , thorvaldur ,Okun,s Law and Labor –Market Rigidity : The case of Sweden ,University of Cleland ,SNS ,January ,1997,P17-20.**

والتدريب السائد. فالعاطلون عن العمل لا يكمن سبب بطالتهم عن حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد، بل سبب عدم امتلاكهم للمهارات في أداء الوظائف والأعمال المتاحة.ومن ناحية أخرى فقد تكون بطالة العاملين بطالة احتكاكية ناتجة عن توفر المهارات لدى الأفراد الباحثين عن العمل ولكن لا تتوفر لديهم المعرفة عن توفر الوظائف الشاغرة التي تتلاءم مع مهارتهم .وبناء على ذلك فان نمو الناتج لا يمكنه الحد من هذه الأنواع من البطالة .

ثانيا":أن طبيعة سوق العمل في العراق تسيطر علية الحكومة باعتباره المصدر الأساس في الطلب على العمل مما يجعل سوق العمل تتسم بالصرامة على عكس ما هو سائد في الدول المتقدمة حيث يتميز هذا السوق بالمرونة.

ثالثا": أن الاقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي (يشكل النفط القطاع الرئيس فيه ،وان مجمل عملية النمو هي دالة لإيرادات هذا القطاع من العملات الصعبة) حيث يتميز هذا القطاع بالكثافة الرأسمالية ،لذلك فان النمو في هذا القطاع لن يقلل من معدلات البطالة ،لذلك يكون معامل اوكن مرتفعا في البلدان المتقدمة التي تتميز اقتصاداتها بالتنويع على عكس حالة اقتصاد العراق الذي يتميز بأنه اقتصاد أحادي الجانب وبغض النظر عن سبب عدم معنوية معامل اوكن ،فانه يمكن القول بأنه .ضعف النمو في العراق لا يفسر مشكلة البطالة.

الشكل(3)

العلاقة بين معدل البطالة وفجوة الناتج باستخدام صيغة الفجوة للمدة (1970-2010).

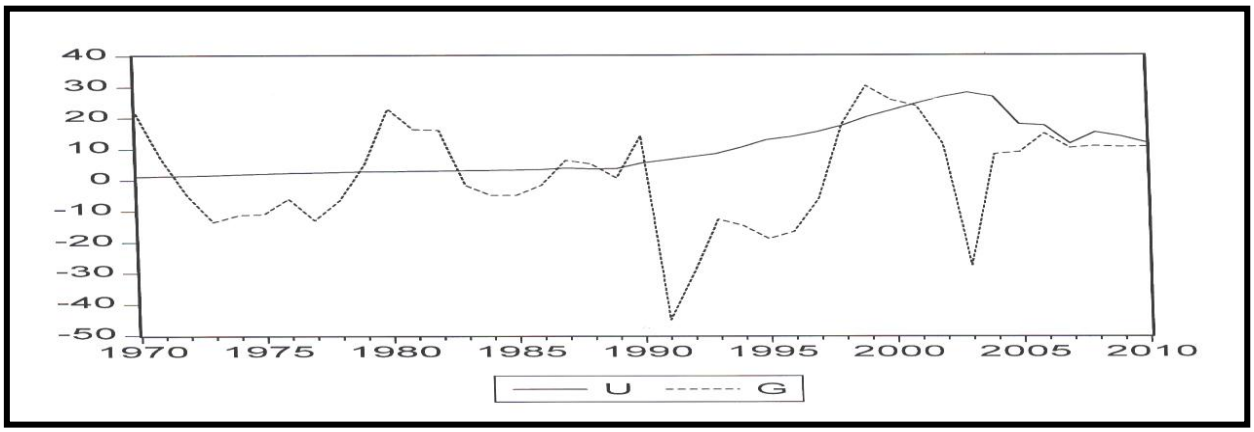

الشكل(4)

العلاقة بين معدل البطالة وفجوة الناتج باستخدام صيغة الفجوة للمدة (1970-1990).

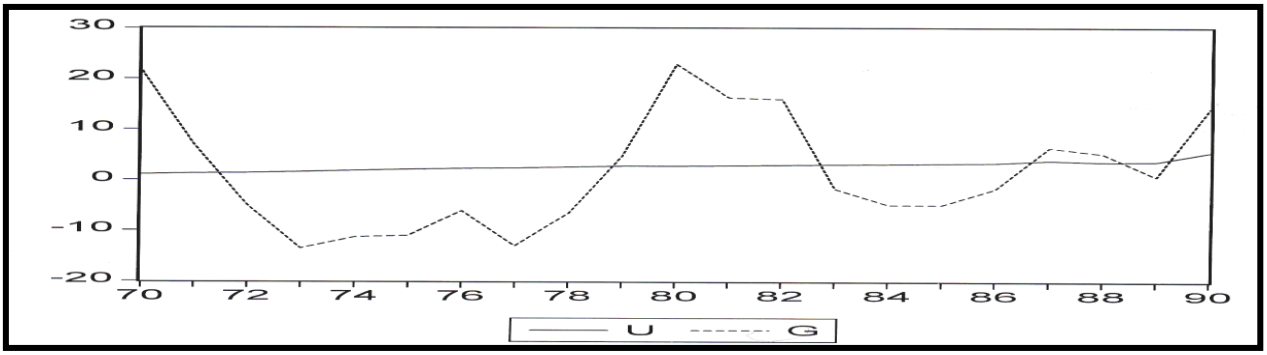

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى الإحصاءات وزارة التخطيط.

المصدر :من عمل الباحثة.

جدول(2)
احتساب فجوة الناتج ومعدل البطالة وفق صيغة الفجوة

Year	معدل البطالة	فجوة الناتج
1970	1.100000	21.50000
1971	1.300000	6.900000
1972	1.400000	-5.000000
1973	1.600000	-13.50000
1974	1.860000	-11.30000
1975	2.100000	-11.00000
1976	2.300000	-6.100000
1977	2.400000	-0.130000
1978	2.600000	-6.6000000
1979	2.800000	4.800000
1980	2.800000	22.90000
1981	2.900000	16.30000
1982	3.000000	16.00000
1983	3.100000	-1.700000
1984	3.200000	- 4.900000
1985	3.300000	- 4.900000
1986	3.400000	-1.700000
1987	3.900000	6.400000
1988	3.600000	5.200000
1989	3.700000	0.700000
1990	5.500000	14.20000
1991	6.500000	-45.00000
1992	7.500000	-29.60000
1993	8.500000	-12.70000
1994	10.50000	-14.80000
1995	12.90000	-18.90000
1996	13.90000	-16.60000
1997	15.40000	-6.30000
1998	17.40000	17.70000
1999	20.20000	30.30000
2000	22.40000	25.70000
2001	24.60000	23.70000
2002	26.70000	11.60000
2003	28.10000	-27.50000
2004	26.80000	8.300000
2005	17.90000	9.000000
2006	17.50000	14.90000
2007	11.70000	10.30000
2008	15.30000	10.90000
2009	14.00000	10.60000
2010	12.00000	10.70000

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى الإحصاءات وزارة التخطيط.

الاستنتاجات :

1- لقد أصبحت البطالة من القضايا الملحة والحاسمة التي لا تقبل بأي حال التأخير والتأجيل حيث أصبحت بالفعل خطرا مباشرا يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي ، ومهما تضاربت الأرقام والبيانات فإنها تنذر بأزمة إن لم تتخذ الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والأهلية حلولا عملية لمواجهتها.

2- أن النمو الاقتصادي يعتبر أحد أهم روافع التحول الاقتصادي لأنه يعكس قدرة المجتمع على زيادة قدراته الإنتاجية واستثمارها بالطريقة الأمثل و شرط الاستدامة يتضمن اقتصادًا (متنوعًا قادر على امتصاص الصدمات ، ديناميكيا يعتمد التقانة و تراكم رأس المال البشري، تنافسيًا يستطيع كسب المزايا النسبية مقارنة بالآخر، يعمل ضمن سياسات اقتصادية عقلانية محفزة، يتمتع بالاستقرار الاقتصادي).

3- لقد استخدم قانون اوكن من قبل صناع السياسة فهو يعتبر مؤشرا للزمن الحقيقي للتوقع بظروف سوق العمل وسوق الناتج ،ويعد أداة للتنبؤ بضغوط التضخمية على مستوى الاقتصاد ككل ،وعليه فانه يكون من المفيد مقارنة العلاقات التي يجب على الاقتصاديين أن يقدروها عند نقاط زمنية في الماضي مع تلك التي يتم تقديرها اليوم

4- لقد أوضح الجانب التطبيقي عن ضعف العلاقة بين النمو GDPوالبطالة والذي يفسر بعدم مرونة سوق العمل وسيطرة الحكومة على قطاع واحد ممثلا" بقطاع النفط والذي يتميز بأنة غير كثيف العمل أو ليس ذو كثافة عمالية وليس له القدرة في خلق الفرص عمل جديدة .

5- أن للبطالة تأثير خطير على الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة أذا أن الاقتصاد يعمل دون ناتجة الكامن والذي يعني ضعف الجهاز الإنتاجي وبطاقات إنتاجية عاطلة وغير كفؤة .

6- وتجدر الإشارة إلى أن البطالة في الاقتصاد العراقي هي ليست بطالة دورية وإنما هيكلية أو احتكاكية كما وان البطالة في الاقتصاد العراقي اختلفت إشكالها باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد ،حيث كانت بطالة سلوكية في السبعينات وهيكلية في الثمانينات ،ومقنعة وإجبارية في مدة التسعينات من القرن الماضي في حين أصبحت بعد الاحتلال عام 2003مستوردة .

المقترحات:

1- اختيار التوجهات التنموية المناسبة فعلى الرغم من الاتجاهات الحالية للتغيرات الحاصلة لدور الدولة في العراق وتحوله ليكون دورا موجها بشكل غير مباشر من خلال رسم الأهداف الرئيسة في الاقتصاد وجعل القطاعات الاقتصادية تعمل باتجاهها فان هذا الدور تبقى له أهميته ومن الممكن توجيه الخطط التنموية بالشكل الذي يؤدي إلى امتصاص البطالة الموجودة وتوفير فرص العمل المناسبة . وهذا الشيء ممكن من خلال دراسة موضوع التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة) وتقديم المقترحات الخاصة بالوضع الاقتصادي الراهن وبالشكل الذي لا يزيد من عدد العاطلين عن العمل .

2- تخطيط التعليم وفقا لاحتياجات سوق العمل ، حيث أن سوء التخطيط في هذا الجانب جعل بعض التخصصات تعاني من فائض في عرض الأيدي العاملة فيما تعاني تخصصات أخرى من عجز كبير لذلك أصبح ارتباط النشاطات التعليمية البحثية ببرامج التنمية والإنتاج ضعيفا إجمالا أن لم يكن هامشيا وعليه فمن الضروري أعادة النظر بسياسات التعليم في المرحلة الحالية بالشكل الذي يخفض حدة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا فضلا عن زيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة الجديدة أيضا كما يؤدي إلى ترشيد النفقات الحكومية في كثير من التخصصات التعليمية غير المطلوبة وبالتالي برمجة القبول وفق الحاجة الفعلية لكل تخصص

3- زيادة الاهتمام بتطبيقات برمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على الانترنيت التي يمكنها أن تحدث تغييرات ايجابية وان تساعد على خلق فرص العمل ، لاسيما عندما تواكبها خدمات استشارية وعندما تنسج الروابط ضمن سلسلة القيم وهذا ما أشارت أليه احدث التقارير الدولية في مكافحة البطالة والفقر ومن بين ابرز التطبيقات الممكن استخدامها توفير فرص التعليم الالكتروني(التعليم عن بعد) والاعتراف بالخريجين في هذا المجال وتطبيق التجارة الالكترونية من خلال أنشاء مواقع عراقية خاصة بهذا المجال فضلا عن التدريب القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

4- أنشاء بنوك للتوظيف تتبع لوزارة العمل وهنا تبدو أهمية الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في أنشاء بنوك وطنية للتوظيف توفر قواعد معلومات متكاملة للوظائف الشاغرة في كل القطاعات يتم تحديثها يومياً وتكون متاحة من خلال مواقع انترنت متخصصة او دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن عمل وهذه الأداة تتكامل مع مشروع شبكة الحماية الاجتماعية من جهة فضلاً عن كونها توفر فرصة التعرف على طبيعة الوظائف الشاغرة وتحث الراغبين في تأهيل أنفسهم بما يتناسب مع سوق العمل من جهة أخرى .

قائمة المصادر :

باللغة العربية :

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، القوى العاملة في العراق الواقع والأفاق المستقبلية ،دراسة رقم (1040)، 1993.

2- خميس الفهداوي ، مازن عيسى الشيخ راضي ، التنمية الاقتصادية ،(النجف ،جامعة الكوفة ،2000) .

3- ساموبلسون ، نوردهاوس ، علم الاقتصاد ،الطبعة الأولى، بيروت، مكتبة لبنان، 2006.

4- مكتب العمل الدولي، مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية ، الطبعة الأولى ، (طبع في سويسرا،2008).

باللغة الانجليزية:

1- Aghion, P-and .P. Howitt, Growth and Unemployment, Review of Economic Studies 61, (1994).

2- Bean , The Interaction of Aggregate – Demand Policies and labour – Market Reform , Swedish Economic Policy Review 5(1998).

3- Daveri,F. and G. Tabevini,unemployment, Growth and Taxation in industrial Countries, Economic Policy 15(2000).

4- - Edward S. Knotek, "How Useful Is Okun's Law", Economic Review , Fedral Reserve Bank of Kansas City, Fourth Quarter, 2007.

5- Freeman, R. and L. katz (eds), Differences and changes in wage structures (university of Chicago Press, Chicago) (1995).

6- Gy Ifason, thorvaldur ,Okun,s Law and Labor –Market Rigidity : The case of Sweden ,University of Cleland ,SNS,January ,1997,P17-20

7- Lars Calmfors and Bertil Holm Lund, unemployment and Economic growth , And Economic growth, Swedish Economic policy review (2000).

8- Moene,k-o and M .Wallerstein, the process of Creative Destruction and The Scope of Cllective Bargaining, Mimeo, Department of Economics, oslo(1992).

9-Nickell, S. and R . Lagard (1999) , Labor Market Institutions and Economic Performance, in : O. Ashenfelter and D. Card (eds), Hand books of Labor Economics, vol3 (North Holl and , Amesterdam

10- Olson,m. ,Agne Gustafsson, University of Lund,Scandinavian Political Studies, Bind 9 (New Series) 1,Rise and Decline of Nations: Sweden (1986).

11- Okun, Arthur.M, Potential GNP: Its Measurement and Significance, American Statistical Association, Preceding of the Business and Economics Section, 1962, pp-98-104.

12-Pissardes, c. Equilibrium unemployment theory (Basil Blackwell ,oxford och cabridge, MA) (1990).

13-Kjetil Storesletten and Fabrizio Zilibotti,Education, educational policy and growth,Swedish Economic Policy Review 7p15, (2000).

الملحق الإحصائي

جدول (1)

تقدير الناتج الكامن في العراق للمدة (1970-2010) وفق طريقة H-P-Filtter

Modified :1970-2010//y.hp(100) hptrend 15

السنة	الناتج الكامن
1970	4990.868
1971	5976.867
1972	6973.577
1973	7995.816
1974	9054.930
1975	10151.50
1976	11275.89
1977	12407.33
1978	13518.19
1979	14564.68
1980	15494.12
1981	16260.89
1982	16854.88
1983	17292.46
1984	17617.00
1985	17869.00
1986	18080.22
1987	18273.68
1988	18469.40
1989	18699.02
1990	19003.81
1991	19426.31
1992	20116.14
1993	21135.46
1994	22486.93
1995	24146.36
1996	26056.37
1997	28113.81
1998	30172.25
1999	32067.55
2000	33689.11
2001	35023.33
2002	36143.35
2003	37205.39
2004	38407.72
2005	39846.43
2006	41649.64
2007	43981.35
2008	46636.93
2009	49457.00
2010	52333.00

المصدر : : من عمل الباحثة بالاستناد إلى الإحصاءات وزارة التخطيط.

جدول (2)
الناتج الحقيقي والناتج الكامن وفجوة الناتج

Year	Real GDP	Potential GDP	Gap
1970	6061.9	4990.9	21.5
1971	6387.7	5976.9	6.9
1972	6626.3	6973.6	(5.0)
1973	6919.1	7995.9	(13.5)
1974	8034.0	9054.9	(11.3)
1975	9037.5	10151.5	(11.0)
1976	10589.7	11275.9	(6.1)
1977	10790.9	12407.3	(13.0)
1978	12631.5	13518.2	(6.6)
1979	15267.6	14564.7	4.8
1980	19046.9	15494.1	22.9
1981	18908.1	16260.9	16.3
1982	19557.4	16854.9	16.0
1983	17000.6	17292.5	(1.7)
1984	16748.1	17617.0	(4.9)
1985	16991.6	17869.0	(4.9)
1986	17781.3	18080.2	(1.7)
1987	19435.9	18273.7	6.4
1988	19432.2	18469.4	5.2
1989	18826.2	18699.0	0.7
1990	29711.1	19003.8	14.2
1991	10682.0	19426.3	(45.0)
1992	14163.5	20116.1	(29.6)
1993	18453.6	21135.5	(12.7)
1994	19164.9	22486.9	(14.8)
1995	19571.2	24146.4	(18.9)
1996	21728.1	26056.4	(16.6)
1997	26342.7	28113.8	(6.3)
1998	35525.0	30172.3	17.7
1999	41771.1	32067.6	30.3
2000	42358.6	33689.1	25.7
2001	43335.1	35023.3	23.7
2002	40344.9	36143.4	11.6
2003	26990.9	37205.4	(27.5)
2004	41607.3	38407.7	8.3
2005	43438.8	39846.4	9.0
2006	4781.4	41649.6	14.9
2007	48510.6	43981.4	10.3
2008	51716.6	46636.9	10.9
2009	54720.8	49457.0	10.6
2010	579259	52333.00.	10.7

المصدر :من عمل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متفرقة .
***القيم الموضوعة بين قوسين هي قيم سالبة.**

.....
.....
.....